

الأهمية النسبية للمحاصيل والخضر

للمهندس الزراعى الدكتور هلال السيد الخطاب

مدرس المحاصيل بكلية الزراعة فى جامعة القاهرة

من أهم الأمور التى تدعو إلى دراسة الأهمية النسبية للمحاصيل الغذائية والخضر فى مصر ، معرفة أنسب سياسة زراعية يمكن بها التوصل إلى توفير الأغذية الضرورية لحياة السكان ، وبالتالي معرفة أصح برنامج يمكن به رسم خطط التصدير والاستيراد لهذه المواد الحيوية .

استهلاك الفرد من الحبوب :

لما كانت مصر من البلاد التى يسود فيها استهلاك القمح والذرة ، لأنها تمثل ما يتراوح بين ٧٠ و ٧٩ ٪ من غذاء السكان النشوى المولد للطاقة الحرارية كان من الضروري دراسة استهلاك الفرد من هذه المواد حتى يتبين مدى إمكانية استبدال جزء من الأرض المخصصة لزراعة هذه المواد باستغلالها فى زراعة الخضر باعتبارها من الأغذية الضرورية الهامة فى الحصول على الفيتامينات والمواد المعدنية ، فضلاً عما تحتويه من المواد النشوية . والجدول رقم (١) يبين متوسط استهلاك الفرد بالكيلو جرام من القمح والذرة فى خلال الفترة من سنة ١٩٢٢ إلى سنة ١٩٥٢ :

الجدول رقم ١

متوسط استهلاك الفرد بالكيلوجرام فى السنة		السنوات
ذرة	قمح	
١٢٥,٥	٨٠,١	١٩٢٦ — ١٩٢٢
١٢٤,٩	٨٧,٥	١٩٣١ — ١٩٢٧
١٠٣,٩	٧١,٩	١٩٣٦ — ١٩٣٢
٨٧,٥	٦٦,٩	١٩٤١ — ١٩٣٧
٨٠,١	٦١,٦	١٩٤٦ — ١٩٤٢
٧٥,٢	٦٤,٥	١٩٥٢ — ١٩٤٨

ومن الجدول السابق يتبين أن استهلاك الفرد من القمح والذرة في هبوط مستمر في حين أنهما الساعتان الأساسيتان في صناعة الخبز . ولا يمكن أن يعزى هذا الهبوط إلى إحلال السكان بدل هذه المواد مواد نشوية أخرى أو إلى تغيير في أسلوب التغذية لدى السواد الأعظم من الناس ، مما يدعو إلى استبدال هذه الأغذية المولدة للطاقة الحافظة للجسم وحيويته استبدالاً جزئياً بأغذية أخرى واقية كالخضر والفاكهة ، كما لا يمكن أن يعزى هذا الهبوط إلى تقدم صناعي واجتماعي شمل البلاد بحيث ترتب عليه زيادة دخل الأفراد فأمكنهم بذلك استبدال رغيف الخبز بكميات من اللبن واللحم والخضروات ، وعلى هذا فالسبب الحقيقي الذي يرجع إليه نقص مستوى الاستهلاك في القمح والذرة هو فقر المستهلكين وقلة دخلهم وضعف قدرتهم الشرائية بسبب زيادة عدد السكان المستمر وعدم زيادة الانتاج بما يتناسب مع نسبة الزيادة فيه وقلة الدخل الناشئ عن ذلك . وواضح أنه قد انقضى ذلك العهد الذي كانت تمتنع فيه مصر بوفرة محصولها من القمح والحبوب الأخرى حينما كانت تصدر ما يفيض عن حاجة السكان إلى البلدان الأخرى ، وأصبحت منذ نحو ثلاث قرن في حاجة إلى رسم سياسة زراعية توفر للمصريين المواد الغذائية الضرورية وانحصرت المحاولات في هذا السبيل فيما يأتي :

١ — رفع الرسوم الجمركية على القمح حتى يمكن تشجيع الزراع على إنتاجه .

٢ — إصدار التشريعات التي تقضى بزيادة المساحة المنزرعة من الحبوب على حساب مساحة القطن .

٣ — اتباع الوسائل الفنية في رفع غلة المحاصيل بانتخاب الأصناف الوافرة الغلة بزيادة كميات الأسمدة المستعملة .

ولم تؤد العوامل السابقة إلى توفير القدر اللازم من القمح فدعا هذا إلى شراء مصر كميات منه في خلال السنوات ١٩٤٨ — ١٩٥٣ قيمتها مائة وعشرون مليوناً من الجنيهات ، لأن الفلاح يفضل دائماً التوسع في زراعة القطن على اعتبار أنه المحصول الرئيسي للدخل النقدي ، ولا يمكن أن تزيد المساحة المخصصة للقمح دون الإقلال من المساحة المخصصة للمحاصيل الأخرى ، لأن مساحة الأراضي الزراعية في مجملها

محدودة . ولا شك أن السياسة الزراعية الحكيمة هي التي تقضى بالتوسع في زراعة المحاصيل الغذائية كتأمين أهلى ضد الجوع ، وقد خطت مصر منذ ١٩٥٤ نتيجة للتوسع في زراعة الحبوب خطوات موفقة نحو مرحلة الاكتفاء الذاتى ، ولا ينظر طبقاً لما هو معمول به الآن الاحتياج إلى استيراد القمح من البلدان الأخرى .

كما لا يمكن والحالة على ما وضحت استبدال جزء من المساحة المخصصة للحبوب واستغلاله في زراعة الخضراوات إلا إذا أمكن رفع غلة الفدان من الحبوب بحيث يمكن الحصول على الكمية اللازمة للاستهلاك من استغلال مساحة أقل .

المحاصيل والخضراوات كمصدر للطاقة الحرارية :

تعتبر الطاقة الحرارية التي يمكن الحصول عليها من زراعة فدان من الأرض الأساس الذى يبنى عليه تفضيل الزراع منذ القدم زراعة محصول وترك آخر أو التوسع في محاصيل معينة والإقلال من أخرى ، ذلك لأن الإنسان في حاجة إلى أغذية مولدة للطاقة الحرارية ^(١) وهذه تمثلها الحبوب والخضراوات البقولية ومحاصيل البذور الزيتية ، وإلى أغذية واقية ^(٢) تحتوي على الفيتامينات والمواد المعدنية ، ويعتمد السواد الأعظم من الناس خصوصاً في البلاد المنخفضة الدخل على الأغذية المولدة للطاقة لأنها أرخص مصادر الحصول على السعرات الحرارية اللازمة للإنسان ، فإذا علم أن الرجل يحتاج إلى ما يتراوح بين ٣٠٠٠ و ٣٣٠٠ سعر يومياً ، وأن المرأة تحتاج إلى ما بين ٢٣٠٠ و ٢٦٠٠ سعر يومياً كان من الضروري أن يبحث المستهلك رجلاً كان أو امرأة عن أرخص المواد التي توفر له هذه السعرات حتى يضمن دوام صحته وبقاء حياته .

-
- (١) الأغذية المولدة للطاقة الحرارية هي المواد النشوية والتي تحتوي على الألياف أو الدهون .
 (٢) الأغذية الواقية هي التي تحتوي على نسبة عالية من الفيتامينات والمواد المعدنية .
 ويوجد فيتامين A في : الجزر ، واللبن ، والسبانخ ، البطاطس ، والقمح ، والبطاطس ، والبصل ، والبقول الخضراء .
 ويوجد فيتامين B₁ في الفاصولياء ، والبصل الجاف ، والفول السوداني ، والبطاطس والقمح .
 ويوجد فيتامين C في السكر ، والبطاطس ، والبطيخ ، والخس .
 ويوجد فيتامين G (Riboflavin) في أكثر الخضراوات ، والقمح ، والبصل الجاف ، والبقول الجافة .
 ويوجد النياسين (Niacin) في : البطاطس ، والجزر ، والبقول الجافة ، والبصل .

والجدول رقم ٢ يبين المقارنة بين ما يعطيه ١٠٠ جم من المواد الغذائية المختلفة :
الجدول رقم ٢

محاصيل زراعية		خضر		لحوم والبان	
المادة	السعرات	المادة	السعرات	المادة	السعرات
قمح	٣٣٣	طماطم	١٤	بيض	١٥٦
ذرة	٣٧٥	بسله خضراء	٧٤	دجاج	١٤١
فول	٣١٦	ملوخية	٤٧	لحم بقرى	١٢١
عدس	٣٣٢	لوبيا خضراء	٤٥	جبن كامل الدسم	١٨٤
حمص	٣٣٧	خيزرة	٣٦	» قريش	١٠٠
فول سودانى	٥٥٤	قرنبيط	٢٤	لبن	٨٤
فاكهة		كوسة	٢٤		
		خس	١٦		
المادة	السعرات	سبانخ	٢٤		
بلح	١٠٢	كرنب	٢٠		
عنب	٦٠	باميا	٤٣		
برتقال	٤٦	رجلة	٢٠		
بطيخ	٢٧	خيار	١٢		
مانجو	٧٠	بطاطا	١٠٧		
		بطاطس	٨٥		

ومن هذا الجدول نجد أن أكثر المواد إنتاجاً للسعرات الحرارية هي محاصيل الحبوب ومحاصيل البذور البقولية والزيتية ، وهذا يلقي ضوءاً على السبب في اعتماد الفلاح على الحبوب دون الخضروات والمواد الأخرى في الحصول على غذائه ، خصوصاً أن الحبوب قابلة للتخزين فترة طويلة من الزمن ، أما الخضروات فهي من المواد السريعة التلف ما لم تتوافر لها وسائل الحفظ .

الدورة الزراعية المصرية من الناحية الغذائية :

يبلغ ما يخص من الساحة المحصولية في مصر - وهي تبلغ ٩,٣٦٧,٠٠٠ فدان

وفق إحصائية ١٩٥٤ نحو ٣٣٠ ألف فدان تزرع بالخضر ، وهى تعادل ٣,٥ ٪ من المساحة المحصولية فى حين أن ٦٠ ٪ منها يزرع بالحبوب والبذور البقولية والزيتية وقصب السكر ، إذ بلغت جملة المساحة المزروعة سنة ١٩٥٤ من القمح والذرة والأرز والخلبة والفلو والعدس والترمس والحمص والفلو السودانى والسحسب والقصب ٥,٥٤٠,٠٠٠ فدان . وذلك يوضح أن الدورة الزراعية المصرية سليمة من ناحية تخصيص نسبة عالية من المساحة المزروعة للمحاصيل القروية لحاجة السكان ، ولاشك أن نقص المساحة المزروعة من الحبوب يعرض السكان لنقص غذائى من اللازم العمل على تجنبه ، ولا سبيل إلى استبدال محصول يغل أسعار حرارية بآخر أقل منه من هذه الناحية ، وفدان القمح أو الذرة ينتج من الأسعار ما تنتجه مساحة تتراوح بين فدانين وخمسة أفدنة من الخضروات للحصول على نفس الأسعار . والجدول رقم ٣ يبين الأسعار الناتجة من فدان من أشهر الحبوب والبذور البقولية مقارناً بالخضر المنتشرة فى مصر :

الجدول رقم ٣

المحصول	المحصول بالطن سنة ١٩٥٤	الأسعار الكبيرة الناتجة من فدان بالألف
القمح	٩٦٣	٣٣٣٠
الذرة	٩٢٠	٣٧٥٠
الفلو	٧٥٩	٣١٦٠
الفلو السودانى	٧٧٤	٤٢٨٠
الأرز	١,٨٣٣	٣٦٩٠
الطماطم	٥,—	٧٠٠
السكرنب	٧,٢	١٤٠٠
البسلة	١,١	٨١٠
الخيار	٥,٣	٦٣٦
السكروسة	٦,٥	١٥٦٠
البطاطا	١٣,٥	١٤٤٤٥

ومن هذا الجدول يتضح أن الأسعار الناتجة من فدان واحد من القمح

يلزم لإنتاجها نحو ٤,٧٦ ، ٢,٣٨ ، ٤,١٦ ، ٥,٢٣ ، ٢,١ أفدنة من الطماطم والكرنب والبسلة والخيار والكوسة على التوالي ، وأن المساحة اللازمة لزراعة الخضروات تزيد عن ذلك إذا كان الاستبدال بين الدرة أو الأرز أو الفول السوداني ، والمحصول الوحيد من الخضر الندى ينتج الفدان منه أربعة أمثال ما ينتجه القمح هو البطاطا ، وهو خضار يستحق العناية من الناحية الانتاجية ومن ناحية وسائل تخزينه مع تصنيعه حتى يمكن الانتفاع بما ينتج من محصول وافر .

وفي بلاد محدودة المساحة ك مصر لا يمكن الاعتماد على التوسع في زراعة الخضروات وغيرها إلا إذا توافرت الأسباب الآتية :

١ — إمكان زيادة الرقعة المزروعة بحيث يمكن التوسع في زراعة الخضر وغيرها دون نقص في المساحة المخصصة للمحاصيل الغذائية .

٢ — إمكان زيادة دخل الأفراد نتيجة تطور صناعى واجتماعى يترتب عليه تطور في عادة المستهلكين فيفضلون الخضروات على غيرها من المواد الغذائية .

٣ — وجود أسواق عالمية للخضر يمكن عند توافرها التوسع في زراعة الخضر للتصدير رغبة في الحصول على النقد الأجنبي ويكون ذلك على حساب المساحة المخصصة للقطن

المركز الإلتساجى للخضر :

تبلغ المساحة المخصصة لزراعة الخضروات ٣٢٠ ألف فدان يزرع منها ٢٣,٥ ٪ في الموسم الشتوى و ٢٤,٥ ٪ في الموسم النيسلى و ٥٢,٥ ٪ في الموسم الصيفى . (راجع الجدول رقم ٤) في صفحة ٤٥٣ الذى يتضح منه ما يأتى :

١ — أشهر خضر الشتاء : الطماطم ، والكرنب ، والكوسة ، والبسلة ، واللفت ، والجندر ، والحبيزة ، والسبانخ .

٢ — أشهر الخضروات صيفاً : البطيخ والطماطم والخيار والبطاطس والشمام والبطاطا والكوسة ، والباميا ، والباذنجان ، واللوبياء الخضراء ، والفلفل والفاصوليا .

٣ — أشهر خضرات الموسم النيسلى هى : الطماطم ، والبطاطس ، والكوسة ، والكرنب ، والخيار ، والباذنجان ، والفاصوليا ، والقنبيط ، والفلفل ، والخرشوف ، واللوبياء الخضراء .

الجدول رقم ٤ : بيان المساحة المنزرعة بالخضر في مصر

شتوی				صیفی				نیلی			
الصف	المساحة بالألف فدان	متوسط المحصول بالطن	% المساحة	الصف	المساحة بالألف فدان	متوسط المحصول بالطن	% المساحة	الصف	المساحة بالألف فدان	متوسط المحصول بالطن	% المساحة
طماطم	٣٨,	٥,٣٤	٥٢,١	بطيخ	٤٦,-	٩,٢	٢٨,٦	طماطم	-٢٨,	٦,	٢٦,٨
ثوم	٩,-	٤,٤٥	١٢,٣	طماطم	٢٢,-	٦,٦٦	١٣,٧	بطاطس	-١٧,	٦,١	٢٢,٤
كرنب	٨,٨	١,٢٥	١٢,١	خيار	١٧,-	٥,٣٤	١٠,٦	كوسة	٦,٥	٦,٦	٨,٦
كوسة	٥,-	٦,٣	٦,٧	بطاطس	١٥,-	٧,٩	٩,٣	كرنب	٥,٧	١٠,٦	٧,٥
بصلة خضراء	٤,٩	٢,٣	٦,٧	شمام	٩,٦	٦,٨	٦,٠	خيار	٤,٤	٣,٨	٥,٨
لفت	٢,٨	٦,٤	٣,٨	بطاطا	٧,-	٧,٢٧	٤,٣	بادنجان	٢,٩	٧,٥	٣,٨
قندیلط	٢,٣	٩,٨	٣,٢	كوسة	٦,٧	٧,٤	٤,٢	فاصوليا خضراء	٢,٥	٢,٧	٣,٣
جزر	١,٩	٧,-	٢,٦	بامیا	٦,-	٤,٤	٣,٧	فاصوليا جافة	١,٨	,٦٩	٢,٤
خس	١,٦	٦,١	٢,٢	بادنجان	٤,٧	٨,٥	٢,٩	قندیلط	١,٦	٩,١	٢,١
خبيرة	١,٥	١٥,٧	٢,١	ملوخية	٤,-	٧,٥	٢,٥	فالفل	١,٤	٦,٢٠	١,٨
سبانخ	١,٣	٥,٩	١,٨	لوبيا خضراء	٣,٩	٠,٧١	٢,٤	خرشوف	١,-	٥,٠	١,٣
ملوخية	٦,	١٠,-	٠,٨	فالفل	٢,٢	٥,٤	١,٤	جافة	٧,	,٦٦	٠,٩
أصناف أخرى	٧,٠	—	٩,٦	فاصوليا خضراء	١,٩	٣,٢	١,٢	لوبيا خضراء	٥,	٢,٧	٠,٧
				قلقاس	١,٧	٨,٤	١,١	أصناف أخرى	٢,٠	—	٢,٦
				لوبيا خضراء	١,٦	٢,٧	١,٠				
				أصناف أخرى	١١,	—	٦,٨				

٧٣,-

١٦١,

ومما يلاحظ في توزيع المساحة المزروعة بالخضروات على الأنواع المختلفة أن البطاطس والبطاطا تشغل جزءاً كبيراً منها مع أنها محاصيل نشوية وليس بها اللزايا الكبيرة التي تذهب للخضروات من ناحية أنها أغذية واقية ، ومثل هذا القول يصدق على البطيخ والشمام فإنها تدخل ضمن مساحة الخضار تجاوزاً في الوقت الذي لا تعتبر في نظر المستهلك إلا فاكهة ، كما أنها تفقد مزايا الخضار الواقية .

وعلى ضوء الإحصاءات الغذائية العالمية تبين أن الفرد يحتاج إلى ٢٢٥ كجم من الخضار سنوياً مع أنه لا يمكن مده بأكثر من ٣٤ كجم منها في مصر إذا ظلت الأوضاع الإنتاجية للبلاد على ما هي عليه .

استقرار المعروض محلياً من الخضروات وسياسة تصديرها :

تمتاز الخضار بأنها من المحاصيل السريعة التلف ، ولهذا يعرض أغلبها في الأسواق بمجرد نضجه في الحقل ، وقد ترتب على ذلك أن صار عرضها في الأسواق وتوزيعها على المستهلكين غير منتظم مع حاجة المستهلك اليومية ، كما نشأ عنه تقلب أسعارها تقلباً شديداً في فترات قصيرة من الزمن خلال الموسم ، بسبب عدم توفر وسائل التخزين الحديثة كالثلاجات الكبيرة ، ومعامل التجفيف أو التصنيع في مناطق الإنتاج حتى يمكن تنظيم عرض الكميات المطلوبة تبعاً لحاجة المستهلكين اليومية . ولا شك أن المجال متسع الأخذ بوسائل الحفظ الرخيصة التي تتوافر ، وادها الخام في مصر بعد أن تبين أن الحفظ في العلب المعدنية يكلف المستهلك أضعاف ثمن المادة للمعبأة ممناً لعبب التعبئة .

هذا والدراسات المتعلقة بتصدير الخضار قصد الحصول على العملات الأجنبية تبشر بمستقبل لمصر ، فقد تبين أن بلاد غرب أوروبا تستهلك كميات كبيرة من الخضروات وأن إنتاجها المحلي لا يكفي لتغطية ما تحتاج إليه منها خصوصاً في فصل الشتاء حيث يشتد البرد ويغطي الجليد أراضيها الزراعية ، وأنها من أجل هذا تعتمد على مناطق جنوب أوروبا وشمال أفريقيا في الحصول على ما تحتاج إليه من خضار ، كما أن سوق بلاد الشرق الأوسط في حاجة إلى هذه السلعة ، ولكن مستقبل مصر في تصدير الخضار وغزو هذه الأسواق بالتغلب على منافسة المصدرين في البلاد الأخرى المنتجة

يتوقف على رسم سياسة لإنتاج الحضر للتصدير تكون مستقلة عن سياسة الإنتاج للاستهلاك المحلي ، ويكون ذلك بتخصيص مساحة تستغل لإنتاج الكميات المصدرة تقطع من مساحة المحاصيل غير الغذائية وتزرع فيها الأصناف المرغوبة في الأسواق المصدر إليها مع فرزها بالمقاييس الأجنبية وتعبئتها في العبوات الرخيصة المفضلة لدى المشتريين وتشديد مراقبة المنتجات المصدرة وإنشاء مراكز مصيرية في موانئ أوروبا لإعادة المعالجة ثم توجيهها للأسواق .

ويحتاج المزارع لكي ، ينتج الحضر إنتاجا مطرد النجاح ، إلى تشجيع الدلف الزراعية لإنتاجها حيث تزيد تكاليف الفدان من الحضر عن المحاصيل الزراعية بنسبه تتراوح بين ٣٠ و ٣٥ ٪ .

والجدول رقم ٥ يبين تكاليف زراعة فدان من الحضر مقارنا بتكاليف فدان يزرع بالمحاصيل الزراعية الغذائية :

الجدول رقم ٥

تسكاييف زراعة الفدان				المحصول
بما فيه الإيجار		بدون إيجار		
جنيه	مليم	جنيه	مليم	
٣٠		٢٠		الحضرة الشتوية
٤١		٣١		» الصيفية
٣٥		٢٥		» النيلية
٢٧	٣٤٠	١٤	١٥٠	القمح
٢١	٢٩٠	١٣	٤٩٠	الذرة
٢٠	٣٠٠	٨	٤٤٠	الفول
٢١	٨٨٠	٨	٩١٠	العدس

يضاف إلى هذا حاجة الحضروات إلى مصاريف للفرز وأثمان للعبوات فضلا عن تكاليف النقل السريع ونحوها مما يؤكد ضرورة حاجة المزارع إلى رأس مال أكبر إذا ما استغل أرضه في إنتاج الحضر .

الخلاصة :

- ١ — أن استهلاك الفرد في مصر من الحبوب الغذائية في هبوط مستمر لا يمكن معه إحلال الخضر محل الحبوب في الدورة الزراعية لزيادة ورخص ما يمكن الحصول عليه منها من طاقة حرارة ، وأن البطاطا هي النوع الذي يمكن تشجيع زراعته .
- ٢ — أن استهلاك الفرد من الخضر في مصر أقل بكثير من مستوى الفرد في الشعوب الأخرى ، وأن المساحة المنزرعة بالخضر الممتازة من الناحية الغذائية قليلة .
- ٣ — أن تصدير الخضر ميسور إذا أنتج على حساب المحاصيل غير الغذائية واتخذت الوسائل الكفيلة لضمان إقبال المستهلكين على الخضر المصرية في الأسواق المصدرة إليها .

المراجع

- ١ — حسين عارف : علم الصناعات الزراعية - مطبعة الاعتماد ١٩٤٦
- ٢ — كمال رمزي استينو : زراعة الخضر
- ٣ — الإحصاء السنوى العام في المجلدات من ١٩٢٢ إلى ١٩٥٢
- ٤ — النشرة الشهرية للاقتصاد الزراعى والإحصاء والتشريع لوزارة الزراعة عدد يناير ١٩٥٥ ومارس ١٩٥٥ .
- ٥ — تقرير عن أعمال البعثة المصرية إلى بلاد غرب أوربا « الإدارة الاقتصادية بوزارة الخارجية » .
- ٦ — تحليل المواد الغذائية « قسم الأغذية بوزارة الصحة » .
- 7 — American Medical Association, Handbook of Nutrition, American Medical Association Chicago. 1943.
- 8 — Griffiths P. Francis at 1950 Our Second Food Group. year book of Agriculture 1950—1951.
- 9 — Shepard W. 1947 Food Or Famine. The Macmillan Co. N. Y.